

## التجارة وخطورة الدواء وحماية المريض في « أيام البيولوجيا والصيدلة » في « القديس يوسف »

وقد تم، نتيجة المساعي التي تقوم بها، التصويت على عدة قوانين في المجلس النيابي وهي: المادة ٨٠ التي تعنِّي المبادرة غير الشرعية، إلزامية التدريب المتواصل، الزيارة الطبية المخصصة للصيدلي، حق الصيدلي بـاستبدال الدواء، إستيراد وتوزيع الدواء المزور أصبح جريمة يعاقب عليها القانون بخمس سنوات سجن وغرامة قيمتها \$١٠٠٠٠٠. وقانون يمنع الدعاية للأعشاب الطبية».

### شاموسى

اما شاموسى فذكر الحاضرين بان جامعة القديس يوسف ستفتتح بعد أشهر قليلة قطب تكنولوجيا الصحة، وعبر عن سعادته بحضور كلية الصيدلة في ذلك القطب أيضاً والذي يعد حرماً للإبتكار، مما سيتمكنها بال التالي من استكمال تطورها كما يرغب جميع المسؤولين فيها».

اضاف « في هذه الأزمة التي يتم فيها انتقاد المختبرات الصيدلية التي لا تتردد في ممارسة الضغوط من أجل بيع الأدوية غير الموثوق فيها والتي لم تسمع بفضيحة دواء « مدياتور » أو من أجل ابتكار أوبئة مبالغ فيها مثل انفلونزا الخنازير، ها أنتم تعبرون عمما يدور في بال كل جامعي في مهن الصحة هذه أي جودة المنتجات وتميز العلاجات المستخدمة وخوف المرضى الذي يجب احترامه. لا تنسوا تبادل التربيات الجديدة وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة. فهما يعتبران بعدين أساسيين اليوم في صناعة الصيدلة الحدد. وأنا على ثقة بأن هذا هو ما تمنوه، فمن شأن ذلك إعطاء أهمية للأيام التي ستخبرونها».

نظمت كلية الصيدلة في جامعة القديس يوسف مؤتمر « أيام البيولوجيا والصيدلة » في حرم العلوم الطبية، طريق الشام، في حضور رئيس الجامعة البروفسور رينيه شاموسى، وعميدة كلية الصيدلة البروفسور دولا كرم سركيس، ورئيس نقابة الصيادلة زياد نصour، ورئيس نقابة البيولوجيين عادل مستوري، ورئيس الجمعية الطبية الفرنسية اللبنانيّة البروفسور جان مارك أيوبى وحضر من المحاضرين والأساتذة والطلاب والمهتمين.

تحدثت سركيس عن أهمية التدريب المتواصل للصيادلة، آملة أن يصبح إلزامياً من أجل ممارسة أفضل لمهنة الصيدلة.

ورأى نصour « أن أولية الصحة هي الممر الإجباري نحو عالم يكرس حقوق الإنسان ». وقال:

« مهنتنا تخضع لثلاثة عوامل: أولاً من غير المقبول أن يتحول الصيدلي تاجراً، ثانياً إن الدواء سيظل دائماً مادة خطرة يجب إستعمالها بحذر، وثالثاً إن المريض هو شخص ضعيف يجب أن نضمن له صحته وعلاجه. لكن من المعيب أن نطالب بهذه الحقوق في القرن الـ ٢١، إن الصيدلي غير المحظى من القانون هو مواطن يتم التعدي على حقوقه ومجهوده، إن الدولة التي رضخت للضغوط الشعبية عبر تعديل المادة ٨٠ عام ٢٠٠٢، قد وجهت ضربة لجوهر مهنة الصيدلة. فقد احتملت المنافسة منذ سمحت الدولة بتحويل الدواء إلى سلعة، إذ تسلل المتجارون إلى القطاع وعاثوا فساداً».

وأكمل « الدولة هنا أمام خيار: هل هي بصدده تطبيق القوانين التي تحمي المواطن والصيدلي أم ستشجع تطور عمل المتجارين عديمي الذمة؟ أما نحن في نقابة الصيدلة فقد أخذنا قراراً بالدفاع عن صحة المواطن وحماية الصيدلي».